

شائيل

تأييداً لفكرة مقتدى الصدر

■ عدنان حسين

يوم اطلق السيد مقتدى الصدر مطلبه من الحكومة بتوزيع حصص من عائدات النفط على الشعب مباشرة، اعتبرتها فكرة سابقة لأوانها كثيراً، فحكومات دول الخليج النفطية لم تبدأ بمنح شعوبها حصصاً مباشرة (تقدية) من عائدات النفط إلا بعد أن بلغت هذه الدول مستوى متقدماً من الرفاه فاض عن الحاجات الرئيسية والثانوية.

لا أجدني في حاجة الى الكلام الكثير لكي أثبت ما لا يحتاج الى إثبات، وهو ان الرفاه بالنسبة لنا لم يزل حتماً أبعد عنا من النجوم، فأعز أعلامنا ينحصر في الأمن والكهرباء. لكنني الآن أجدني متحمساً للغاية لمشروع السيد الصدر، خصوصاً بعدما كشف رئيس هيئة النزاهة المستقبل القاضي رحيم الكعبي أن أفة الفساد ليس فقط من الصعب مكافحتها والقضاء عليها، وإنما هي متفاقمة في كل الاتجاهات بسرعة الصواريخ.

توزيع قسم من أموال النفط على الشعب مباشرة ليس بالأمر العسير.. انه بسهولة توزيع مواد الحصص التموينية غير الصالحة للاستهلاك البشري، فالعائدات تتدفق بالملايين يومياً، وتبلغ قيمة هذه العائدات الآن أكثر من سبعة مليارات دولار شهرياً، ومن المقرر ان ترتفع بنسبة معتبرة في العام المقبل وأن تتضاعف في الأعوام التالية.

لا أحد، حتى من الأقطاب الكبار في الدولة، يُنكر ان وحش الفساد الأسطوري يلتهم عدة مليارات من الدولارات بفضل العقود الوهمية والحقيقية والمشاريع الوهمية وشبه الوهمية والحقيقية، الضعيفة والكبيرة. وميزة توزيع مبالغ نقدية من عائدات النفط على الناس مباشرة، اذا ما وقت الحكومة بتعهدا للسيد الصدر، أنه ينقذ هذه الأموال، التي هي في الأساس ملك الشعب، من أن تكون فريسة لوحش الفساد، فينتفض بها الناس وتحسن أحوالهم المعيشية على نحو محسوس وملحوس، بل ان ذلك سيساعد الحكومة في تحقيق الأمن، فلا يعود أحد في حاجة الى أن يلحق بمنظمات الإرهاب وعصابات الجريمة.

فاذا وزعت الحكومة مبلغ ١٠٠ دولار على كل فرد من أفراد الشعب شهرياً (ما يعادل قيمة برميل نط واحد) فمعنى ذلك ان كل عائلة ستحصل على دخل شهري لا يقل عن خمسةمئة دولار شهرياً، وهذا دخل معتبر اذا ما علمنا ان مئات الآلاف من العائلات لا تحصل على مئة دولار شهرياً. ومعنى هذا أيضاً ان الحكومة ستدفع ٣ مليارات دولار في الشهر على هذا البند وتحتفظ لنفسها بما يزيد عن ٤ مليارات دولار، أي نحو ٥٠ مليار دولار في السنة، وهذا مبلغ كاف لأن تقوم الحكومة بواجباتها تجاه الشعب، ففي العالم توجد عشرات الدول التي لا يدخلها نصف هذا المبلغ سنوياً وحكوماتها تُؤذي واجباتها على خير ما يرام.

فكرة السيد مقتدى الصدر قابلة للتفنيد بيسر، ولكن شرطها الوحيد أن تختار الحكومة وزراءها وكلاءهم ورؤساء المؤسسات ومدراء المديرية على الطريقة البنغلاديشية. ومن ليس لديه فكرة عن الطريقة البنغلاديشية عليه الذهاب الى ساحة التحرير أيام الجمع ليقرأ أحد شعارات المتظاهرين: "نريد وزراء مثل وزراء بنغلاديش.. لديهم ضمير!"

adnan.h@almadapaper.net

رئيس الوزراء يوسع الهوة مع علاوي بوصفه "غير المقبول"

دولة القانون تدافع عن تصريحات المالكي والائتلاف الوطني يلتزم الحياد

العراقية: لم تكن شركاء في العملية السياسية كي ننتهم بعرقلة الحكومة

□ بغداد/ المدى

عمق رئيس الوزراء نوري المالكي الخلاف مع ائتلاف العراقية بوصفه زعيمها ايباد علاوي في تصريحات صحفية أمس بالشريك غير المقبول في العملية السياسية، وقد نأى الائتلاف الوطني الذي يعد حليفاً لا ئئتلاف دولة القانون، بنفسه عن هذه التصريحات، كما انتقدها ائتلاف الكتل الكردستانية الذي شدد على عدم مقدره طرف دون الآخر تحديد شركائه من عدمهم.

وقال المالكي في حديث لـ"السومرية نيوز" أمس إن "أياد علاوي لم يعد مشاركا مقبولاً في العملية السياسية"، من دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

دولة القانون سارع للدفاع عن موقف المالكي، مستنلاً بمعلومات مؤكدة لدى الأخير بارتباط علاوي بأجندة خارجية، إذ قال النائب عبد السلام المالكي في تصريحات لـ"المدى" لدى رئيس الحكومة معلومات موثوقة كونه القائد العام للقوات المسلحة.

دولة القانون سارع للدفاع عن موقف المالكي، مستنلاً بمعلومات مؤكدة لدى الأخير بارتباط علاوي بأجندة خارجية، إذ قال النائب عبد السلام المالكي في تصريحات لـ"المدى" لدى رئيس الحكومة معلومات موثوقة كونه القائد العام للقوات المسلحة.

يعد شريكاً من الأساس في العملية السياسية، حتى يوصف بغير المرغوب به، وأوضحت النائب سهاد العبيدي أن علاوي لم يكن في يوم من الأيام شريكاً في العملية السياسية والتي من المفترض ان تكون شريكاً أساسياً بها، وان المالكي يحاول الاستحواذ على جميع المناصب السيادية ومنها وزارتا الدفاع والداخلية، وبعض الهيئات ومنها النزاهة ودعاوى الملكية، من خلال تسليمها بالوكالة الى أشخاص تابعين له، مثل وزارة الدفاع التي سلمها بالوكالة لوزير الثقافة سعدون الدليمي.

كما اضافت العبيدي انه بمساندة دول إقليمية والأمريكان تمت مصادرة الاستحقاق الانتخابي لقائمتنا وهذا

يعد نوعاً من الدكتاتورية وليس المشاركة الديمقراطية المنشودة. وأشارت النائب عن العراقية في تصريح لـ"المدى" أمس، الى ان علاوي لم يستلم اي سلطة، ورغم كل العراقيل التي واجهها مع المالكي لا يسع لسحب الثقة من المالكي حتى الآن، أما موضوع الدعوة لانتخابات مبكرة فقد اشترطت قائمتنا للدعوة إليها، عدم التزام دولة القانون بتعهداتها السابقة وعدم تطبيقها لاتفاقية أربيل بين الكتل السياسية. وعرجت النائب من ناحية أخرى على موضوع مجلس السياسات العليا كونه احد اسباب الخلاف مع دولة القانون، متابعاً "ونحن مع وجود مجلس دستوري ذي صلاحيات

بسمي (المجلس الاتحادي)، وهو مجلس تشريعي له سلطة النقض لقرارات مجلس النواب وكذلك مجلس الرئاسة وله صلاحية السيطرة على بعض قرارات الحكومة، وهو بذلك لا يخالف الدستور كونه لا يجمع بين السلطات". من جانبه، فإن الائتلاف الوطني الذي أكد ان تصريحات رئيس الوزراء جاءت امتداداً لرغبات بعض أعضاء العراقية إزاء زعيمهم، الا انه رفض تهميش أي من القادة السياسيين تحت أي ظرف كان، إذ أوضح النائب جواد الجبوري أن تصريح المالكي "جاء توصيفاً وقرارة للواقع السياسي الداخلي للقائمة العراقية حيث بدأت بعض الأطراف من داخل القائمة بالترويج لهذه

الفكرة، وتحاول بشكل أو بآخر النيل من سياسة علاوي، وان هذا الأمر لا يخدم المصلحة الوطنية الرامية الى تعيد القائمة العراقية وحدة صفها الداخلي، وهذا يكون مؤشر لتقوية علاقتها مع التحالف الوطني والكردستاني". وأضاف الوطني الذي أكد ان تصريحات رئيس الوزراء جاءت امتداداً لرغبات بعض أعضاء العراقية إزاء زعيمهم، الا انه رفض تهميش أي من القادة السياسيين تحت أي ظرف كان، إذ أوضح النائب جواد الجبوري أن تصريح المالكي "جاء توصيفاً وقرارة للواقع السياسي الداخلي للقائمة العراقية حيث بدأت بعض الأطراف من داخل القائمة بالترويج لهذه

شريك من عدمه هو الشعب العراقي وليس السياسيين". وعلى الصعيد ذاته، رفض ائتلاف الكتل الكردستانية اتهام علاوي بأنه شريك غير مرغوب به وقال النائب محمدا خليل في حديثه لـ"المدى" أن التحالف الكردستاني يعتقد أن العملية السياسية وحكومة الشراكة الوطنية هو هدف التحالف، وان جميع الكتل السياسية موقعون على عقد الشراكة، ولا احد يستطيع الخروج عن هذا العقد الذي ابرم في اربيل، وان مثل هكذا تصريحات تسبب لبساً للشراكة بمفهومه الوطني، وتودر خلافات بين الجانبين على خلفية العديد من المواضيع منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، كذلك حول تشكيل مجلس السياسات الاستراتيجية، الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء اربيل، ولم تتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلاً عن تصريحات يطلقها رئيس الحكومة وأعضاء في مكتبته تشكك بأهمية المجلس ودوره وعدم دستوريته، حتى وصل الأمر إلى حد أن قال المالكي أن لا مكان للمجلس في العراق.

وتتضمن اتفاقات اربيل التي وقعت العام الماضي، ١٥ بنداً، أبرزها تحقيق شراكة وطنية وتشكيل المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا وإعداد النظام الداخلي لمجلس الوزراء وقضية المسألة والعدالة والمصالحة الوطنية والإصلاحات الضرورية، وحل المسائل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وقد تم تنفيذ قسم من الاتفاقات، وبقي بعضها مثل قضية مجلس السياسات والخلافات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية يبتعد.

وكان الجانبان قد أخذاً يتبادلان الاتهامات في العديد من المواضيع عدة من بينها تظاهرات شهدتها ساحة التحرير في بغداد في وقت سابق كانت قد دعمتها الحكومة بهدف المطالبة بإعدام مرتكبي حادثة "عرس السجيل"، وتعرض مظاهرون في جانب منها لشخصية علاوي، حيث قدم بعضهم هتافات هاجمته فيما راد آخرون برمي صورته بالأذية، الأمر الذي ردت عليه القائمة العراقية بهجوم على شخص المالكي وارتباطه بإيران.

استمرار مسلسل الهجمات الإرهابية والداخلية تقلل من أهميتها

الفريق الخفاجي لـ (S): انحسار نجاحات القاعدة جعلها تعتمد سياسة الأرض المحروقة

□ بغداد/ المدى

الأمنية في المحافظات التي شهدت أحداثاً دموية وراح نتيجتها العديد من الأبرياء. وشهدت بغداد وبابل والأنبار أحداثاً أمنية وبلغت الحصيلة النهائية للتفجير، ٥٢ قتيلًا



وجرحا اإرهابية أفرها العديد من المدنيين ورحال الامن.

وبلغت الحصيلة النهائية للتفجير، ٥٢ قتيلًا

وجرحا اإرهابية أفرها العديد من المدنيين ورحال الامن. وبلغت الحصيلة النهائية للتفجير، ٥٢ قتيلًا

وجرحا اإرهابية أفرها العديد من المدنيين ورحال الامن. وبلغت الحصيلة النهائية للتفجير، ٥٢ قتيلًا

النزاهة تسترجع ١١٣ مليون دولار من فرنسا

الأموال المسجلة باسم أحد رموز نظام صدام أعيدت بالتعاون مع واشنطن

□ بغداد/ المدى

أعلنت هيئة النزاهة "استرجاعها أكثر من مئة مليون دولار مسجلة باسم أحد رموز النظام السابق من الأموال العراقية في فرنسا بالتعاون مع الولايات المتحدة".

ويذكر بيان للهيئة النزاهة وتلقت "المدى" نسخة منه أمس الأربعاء أن "الهيئة تمكنت من استرجاع واسترداد مبلغ [١١٣] مليون دولار كان مسجلاً باسم أحد رموز النظام السابق من الأموال العراقية المهربة الى الخارج بالتعاون مع الجهات المعنية في السفارة الأمريكية ببغداد.

وأضاف ان "الأموال التي تم استردادها كانت مودعة في مصارف وبنوك فرنسية منها [١٠٦] ملايين دولار مودعة في مصرف الاتحاد العربي الفرنسي وما يقارب من [١٠] ملايين دولار بعملات أجنبية مختلفة مسجلة ببنوك فرنسية أخرى متفرقة".

"مشيراً الى أن "الهيئة ستعمل على تقييد المبالغ التي استعاد في الحكومة العراقية خلال شهرين في

حساب صندوق تنمية العراق التابع لوزارة المالية وفق قرار الأمم المتحدة رقم [١٤٨٢] لسنة ٢٠٠٣".

وكانت هيئة النزاهة تمكنت قبل مدة من استعادة [١٠٠] مليون دولار كانت مسجلة باسم أحد رموز النظام السابق من الأموال العراقية المهربة إلى الخارج من إحدى دول جوار العراق.

يُذكر أن النظام السابق عمد الى تحويل مبالغ كبيرة من المال العام الى خارج العراق بأسماء شركات ومؤسسات وأشخاص للترويج له

منذ تسنمه الحكم لحين سقوطه في نيسان العام ٢٠٠٣ وأن معظم هذه الأموال استخدمت كحاربة المعارضة العراقية في الخارج آنذاك وتصفية رموزها الى جانب دعم النظام في المحافل الدولية. وفي غضون ذلك، أعلن الناطق باسم لجنة النزاهة النيابية جعفر الموسوي أن "رئيس الوزراء نوري المالكي قد طلب من رئيس القضاة الأعلى ترشيح ثلاثة رؤساء لرئاسة هيئة النزاهة". وقال الموسوي الأربعاء انه تم ترشيح ثلاثة قضاة من قبل رئيس القضاة

الأعلى وتقديم أسمائهم الى رئيس الوزراء للموافقة على اختيار احدهم كرئيس للجنة النزاهة".

وأضاف ان "عزت توفيق حاليا يتولى منصب رئيس لجنة النزاهة وكالة بموجب قانون [٥٧] القاضي بان يتولى نائب الرئيس مهام الرئيس في غياب الأخير حتى يتم تعيين رئيس لجنة جديد وبحسب القانون. وكان رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم الكعبي قد قدم استقالته

بشكل رسمي الى رئيس الوزراء نوري المالكي بسبب ضغوط سياسية تمارس عليه من جهات عدة لم يسماها، ووافق المالكي على تلك الاستقالة.

ويشار الى ان رئيس الوزراء نوري المالكي أكد في تصريح لإحدى القنوات الفضائية في وقت سابق أن هيئة النزاهة فشلت في مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، حيث أن الموجود فيها يعاني من الضغط والتجادب بين القوى السياسية لذلك فهناك جملة من ملفات الفساد التي لم تفتح.

أخبار

العربي يزور بغداد لترتيب القمة

أكدت وزارة الخارجية أن الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي يرغب في القيام بزيارة قريبة لبغداد لبحث الترتيبات والاستعدادات الجارية لعقد القمة في موعداها. وذكر بيان للوزارة "وزير الخارجية هوشيار زيباري التقى الأمين العام للجامعة الدول العربية نبيل العربي اليوم الأربعاء في العاصمة الأردنية عمان وتم في اللقاء بحث التطورات الجارية في المنطقة العربية وأهم المستجدات على الساحة، وتم خلال اللقاء التأكيد على عقد القمة العربية المقبلة في دورتها ٢٣ برئاسة العراق في بغداد".

تفاهم بين الصحة وجامعة اسطنبول

كشف عضو في لجنة الصحة والبيئة النيابية عن "اتفاق وزارة الصحة مع جامعة اسطنبول التركية بتوقيع مذكرة تفاهم حول تبادل المعلومات الصحية وفتح الدراسات العليا في مجال البيئة".

وقال محمد إقبال "الوفد العراقي الصحي برئاسة وزير الصحة مجيد حمد أمين الذي يزور تركيا حالياً وقع مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون مع جامعة اسطنبول بخصوص تبادل المعلومات في القطاعين الصحي والبيئي داخل العراق، مبيناً ن بين الاتفاقات فتح باب الدراسات العليا في المجال الطبي وإيفاد بعثات لأساتذة الجامعات".

سرقة رواتب موظفين سابقين في بابل

استولت عصابة مسلحة على رواتب أعضاء سابقين في المجلس البلدي لناحية الطليعة جنوبي محافظة بابل. وقال مصدر أمفي في تصريحات أمس ان "عصابة مكونة من أربعة أشخاص يستقلون سيارة تمكنت من سرقة رواتب عدد من الأعضاء السابقين للمجلس البلدي لناحية الطليعة جنوبي الحلة"، مبيناً ان قيمة المبالغ المسروقة تقدر بأكثر من ٦٢ مليون دينار، موضحاً "أعضاء المجلس كانوا استلموا رواتبهم من إحدى مصارف الحلة وبتجهتهم عجلة العصابة وقامت بسرقتهم".

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبع بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

المدير الفني	المدير التحرير	نائب رئيس التحرير	رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير	المدير العام
خالد خضير	علي حسين	عدنان حسين	فخري كريم	غادة العاملي
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص	فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت، الحمرا، شارع ليون بناية منصور، الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٧، ٧٥٢٦١٦	كردستان، اربيل، شارع برايتي دمشق، شارع كرجية حداد ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٢٧٦ - ٢٣٢٢٢٧٥	بغداد، شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٥٩٠، ٧١٧٧٩٨٥	بغداد، شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٥٩٠، ٧١٧٧٩٨٥

